

**اقتراح قانون  
تعديل قانون تنظيم قطاع المياه  
واستحداث مصلحة تعنى بشؤون الصرف الصحي**

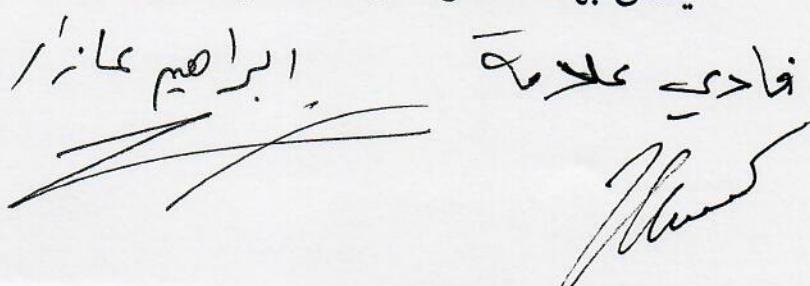
**المادة الأولى :**

تضاف الفقرة 3 الى المادة 4 من قانون تنظيم قطاع المياه القانون رقم 221  
ال الصادر في 29/5/2000 التالي نصها :

تنشأ في كل مؤسسة من المؤسسات العامة الاستثمارية للمياه المنشأة  
بموجب القانون رقم 221 تاريخ 29/5/2000 وتعديلاته ، مصلحة  
تتولى شؤون الصرف الصحي والاشراف على معالجة وتصريف المياه  
المبتذلة وفقا للمخطط التوجيهي العام للمياه والصرف الصحي  
والاشراف على موقع محطات تنقية المياه المبتذلة او المصبات  
الجديدة لتصريف المياه المبتذلة ومراقبة نوعية المياه المبتذلة عند  
المصبات ومخارج محطات التنقية بما يحافظ على مصادر المياه  
ويحمي البيئة من التلوث الناتج عن الصرف لصحي والمياه المبتذلة  
وفقا لقانون تنظيم قطاع المياه القانون رقم 221 تاريخ 29/5/2000  
وقانون حماية البيئة رقم 444/ تاريخ 29/7/2002 والقانون  
2018/77 قانون المياه .

**المادة الثانية :**

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

فادي علامه  
ابراهيم عازر  


# **الأسباب الموجبة لاقتراح قانون تعديل قانون تنظيم قطاع المياه واستحداث مصلحة تعنى بشؤون الصرف الصحي**

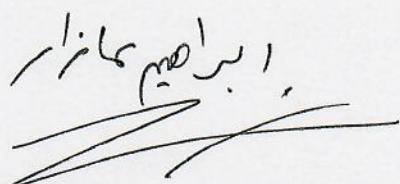
حيث أن قانون تنظيم قطاع المياه القانون رقم 221 - الصادر في 29/5/2000 ، قد حدد الأسس العامة والمبادئ الأساسية لتنظيم قطاع المياه ،

حيث أنه تم جمع قطاع المياه مع قطاع الصرف الصحي بموجب القانون رقم 377 تاريخ : 14/12/2001 المنشور في الجريدة الرسمية عدد: 63 تاريخ النشر: 24/12/2001 ، سيمما وان النشاطات تتشابه في كل من قطاع مياه الشرب وقطاع مياه الصرف الصحي وتحتاج إدارة كل منها الى المهارات والأنظمة والهيكلية ذاتها، ولأن فصل القطاعين سيخلق ازدواجية في إنشاء وعمل الأجهزة المذكورة كما ورد في الاسباب الموجبة لهذا القانون ،

وحيث أن الفصل الثالث من الباب الخامس من قانون حماية البيئة رقم /444/ تاريخ 29/7/2002 المتعلق بحماية البيئة المائية من التلوث، وتحديدا المادة الخامسة والثلاثون منه قد نصت على «مراجعة الاحكام القانونية السارية المفعول والمتعلقة بالمحافظة على مياه الاملاك العمومية واستعمالها، تخضع هذه المياه لتدابير الحماية المنصوص عليها في هذا القانون ونصوصه التطبيقية، مع الاخذ بالاعتبار المعايير البيئية الوطنية، وذلك بغية حماية المياه السطحية والجوفية من مخاطر التلوث على أشكاله واستعادة نوعية هذه المياه»،

وحيث أن القانون رقم 377 تاريخ : 14/12/2001 المنشور في الجريدة الرسمية عدد: 63 تاريخ النشر: 24/12/2001 لم يكن كافيا بحد ذاته لتفعيل العمل بمعالجة الصرف الصحي ،

وحيث أن المادة 61 من قانون المياه - القانون رقم 77 الصادر بتاريخ 13/4/2018 تنص على أن المؤسسات العامة الاستثمارية للمياه تقوم بإدارة المرفق العام للمياه عملاً بأحكام القانون رقم 221 تاريخ 29/5/2000 وتعديلاته والأنظمة الصادرة تطبيقاً له.



وحيث ان المادة 4 من القانون 77/2018 تنص على ان تتولى المؤسسات العامة للمياه كل ضمن نطاق صلاحياتها بتقديم خدمات المياه بكافة اوجه استعمالاتها للمستخدمين وحددت صلاحيات كل منها وفقاً لاحكام القانون رقم 221/2000.

ولهذه الغاية، يتوجب عليها:

- أ - اولوية تزويد المواطنين بمياه الشفة؛
- ب - تحقيق الصرف الصحي للمياه المبتذلة؛

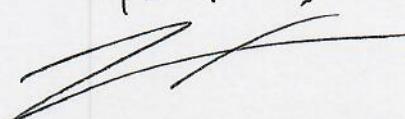
وحيث أن الصرف الصحي، اي تصريف المياه المبتذلة ومعالجتها، يعتبر احد عناصر الحق بالمياه وفقا لما ورد في المادة 5 من القانون 77/2018 ،

وحيث أن البدلات المنشأة بمحض قانون المياه تتضمن: بدلات المحافظة على المورد المائي وحماية النظم المائية من التلوث، البدلات الناتجة عن التلوث وبدلات خدمات مياه الشفة ومعالجة مياه الصرف الصحي والري ،

لذلك ، كانت الحاجة لضرورة ايجاد منظومة ادارية تكون ضمن المؤسسات العامة الاسثمارية وضمن صلاحيتها ، تعنى بشؤون الصرف الصحي بما لا يتعارض مع الصلاحية المكانية لكل من هذه المؤسسات العامة ،

وحيث ان المادة 4 من القانون 221/2000 (تنظيم قطاع المياه ) المعدلة وفقاً للقانون رقم 377 تاريخ 14/12/2001 تنص على ما يلي :

- 1- تتولى كل مؤسسة من مؤسسات المياه في نطاق استثمارها واحتراصها:
  - أ- درس وتنفيذ واستثمار وصيانة وتجديد المشاريع المائية لتوزيع مياه الشفة والري وجمع ومعالجة وتصريف المياه المبتذلة وفقاً للمخطط التوجيهي العام للمياه والصرف الصحي او لموافقة مسبقة من الوزارة على استعمال مصادر المياه العمومية او على موقع محطات تنقية المياه المبتذلة او المصبات الجديدة لتصريف المياه المبتذلة.
  - ب- اقتراح تعريفات لخدمات مياه الشفة والري وتصريف المياه المبتذلة على ان تؤخذ بالاعتبار الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية العامة.
  - ج- مراقبة نوعية مياه الشرب والري الموزعة ونوعية المياه المبتذلة عند المصبات ومخارج محطات التنقية.
- 2- تعمل مؤسسات المياه وفقاً لانظمتها الخاصة.

ابراهيم عازر  


يتوجب على المؤسسات المذكورة التعاقد مع شركة تدقيق للحسابات تحدد مهمتها بوضع تقرير حول البيانات المالية والحسابات الختامية ونظام الضبط الداخلي المعتمد في المؤسسة.

لذلك كان هذا الاقتراح الهدف الى اضافة فقرة الى هذه المادة تهدف الى إنشاء مصلحة ، في كل مؤسسة من المؤسسات العامة الاستثمارية للمياه المنشأة بموجب القانون رقم 221 تاريخ 29/5/2000 وتعديلاته ، وتتولى هذه المصلحة شؤون الصرف الصحي والشراف على معالجة وتصريف المياه المبتذلة وفقاً للمخطط التوجيهي العام للمياه والصرف الصحي والشراف على مواقع محطات تنقية المياه المبتذلة او المصبات الجديدة لتصريف المياه المبتذلة ومراقبة نوعية المياه المبتذلة عند المصبات ومخارج محطات التنقية بما يحافظ على مصادر المياه ويحمي البيئة من التلوث الناتج عن الصرف الصحي والمياه المبتذلة وفقاً لقانون تنظيم قطاع المياه القانون رقم 221 تاريخ 29/5/2000 وقانون حماية البيئة رقم 444 / تاريخ 29/7/2002 .

ابراهيم عازم  
